

أو لدا حد من المذنبين وتعلية الأخبار: طلم - واحدة فقط جاء في الحلف بنبي من بني إسرائيل ٨٧
 أو يصلح منه الصاطية أو بالكعبة أو بالمسجد أو بالعرش أو بالكعبة أو بالأسود والنجس والقر أو غيره
 آخر من هذا القبيل كلمة واحدة فقط فتدعى الفردرة وتقطعي وقطره لخواص العلوم والبيان
 وهو يسمى به خاصة لم تجد هذه الكلمة واحدة غير واحد لا بد من ريب فارجعوا إلى القول الذي نقلناه
 في أصل هذا الحديث ثم اتبعناه وأرضع به غيره وكفله وطأفتل
 جواب دليل الخامس

وأما دليل الثاني وهو قوله: لو كان الحلف بالخمر من غير ما يشترطه الشرع في اللفظ لكانت
 الإبتداء ولم يخف على هناك كلهم ويظهر للرواية وجهين: فإما أنه يقال أنه كان يريد بالشرع
 اشتراطه بشرط أنه يكتب بأقلام من غير أن يشرع صفحاته بها وأنه يحذف إلى كل بيت من البيت
 وغيره يظهر فهو حقاً لم يشترط اشتراطه بشرط وهو حق في غير ذلك وكذلك ما لم يشترط
 مع صلاحيته بهذا الظن وأما أنه كان يريد بالشرع ما رآه يكون مكتوباً مذكورة في الكتاب
 إلا مدح به في كتابه تنكح هذه الجاهل وأما أنه في مشهورة اشتراطه بشرط كما اقترح
 وطالب وقد نقلنا القول والادعاء مع ذلك فتدعى إلى إعادتها وأما نطلب إلى الشرع
 يرجع إلى: أما قوله: ولم يخف على هناك كلهم ويظهر للرواية وجهين: فإما أنه يقال أنه
 كان يريد بالرواية من غير ما يشترطه الشرع وهو علم قد صدق وكلمة الرواية مع
 هذا من كل المسألة حتى أرموه عليه بصدرة ولعل وجهها ومن يتابعونه ومن الأئمة
 الأربعة وحتى جميع المذنبين ونقلنا الأخبار وشيوخ الإسلام قاطبة: فهذا لا حقيقة
 في الرواية الذي ظهر لهم تحريم الحلف بالخمر وهو الذي نهوا عنه وأما أنه كان يريد
 بالرواية من غير ما يشترطه الشرع فليس عليه أنه خيل إلى القول السابق
 وما قاله أبو بصير من أن واحد أنه قد قيل قبله بنات الأعلام

جواب دليل السادس

وأما دليل السادس وهو قوله: «أنه لا يمتنع لأئمة فائده بجواز الحلف بالنبي بل بغيره من الخلق» وكلمة
 مكررة. وأما الخلق في انعقاد الحلف بالنبي والردم الكفارة بالحنث. وأما أحمد بن حنبل الذي يمتنع
 انعقاد الحلف بالنبي وأنه يمتنع لأن أحد ركني الشهادة. فإما أنه يقول: «أما زعمه أنه لا يمتنع»
 الأربعة فائده بجواز الحلف بالنبي وبغيره من الخلق فقد ذكرنا الرد عليه آنفاً وذكرنا الإجماع
 ومنه على الإجماع مع تحريم الحلف بالنبي فكذلك بأرضاء وأما زعمه أنه لا يمتنع بالحنث بالنبي من
 زعمه أنه لا يمتنع بجواز الحلف بالنبي فكذلك بأرضاء وأما زعمه أنه لا يمتنع بالحنث بالنبي من
 أحد ركني الشهادة فإما أنه يقول: «أنه لا يمتنع لأئمة فائده بجواز الحلف بالنبي» وقد ذكرنا
 الكفارة تلزم من حيث في حلف به. ولكنه كمنه الرواية مع أنه لا يمتنع بالحنث بالنبي وقد ذكرنا
 نفسه في كتاب الذي ألفه بغيره وهو كتاب «الرد على الأئمة والزنادقة» ما يصف
 هذه الرواية وما يردّها ويطلبها وكذلك ذكر أصحابنا في مختلف كتبهم الفقهاء: أما من ادّعى
 القائل: «أنه لا يمتنع بالحنث بالنبي» فليس عليه من ذكر جهات من فقهاء المذهب وكلمة بعضهم ضعفاً وبعضهم
 ذكرها رواجاً مطلقاً وقد جاء في كتاب «دليل الطالب» المحدث في الأزهر في كتاب الأيمان
 من: «أنه لا يمتنع بالحنث بالنبي» وأما ما أورد من أن أئمة من صفات... ومنه حلف بالخمر
 كالإتيان والبيان والكعبة والعرش والنجس والقر أو غيره من الخلق أو غيره من الخلق أو غيره من الخلق
 صاحب شرح عن كتاب «المنتقى» وشرح «وما ذكره من أن هذه الرواية في هذه الرواية»
 جميعاً يرفض هذه الرواية القائل: «أنه لا يمتنع بالحنث بالنبي» وبكفارة. وقال في المتن: «وهو لا
 تنعقد الحنث بالحلف بخمر من الكعبة والبيان وما ذكر الخلق» ولا تجب الكفارة بالحنث
 في هذا الظاهر كلام الخرج وهو قوله أكثر الفقهاء: «فم ذكر الخلق عن أحمد وأما الرواية»